

عائلات المفقودين ترد على سلال

بتاريخ 19 جانفي 2017 ، وردّا على سؤال كتابي لأحد النواب، شدّد الوزير الأول السيد سلال على أن " جميع التدابير اتّخذت من أجل معالجة ملف المفقودين، أحد مخلفات المأساة الوطنية خلال سنوات التسعينات".

اعترف الوزير رسميا بأن 7144 عائلة قد "فقدت" أحد أو عدة أفراد منها. رغم هذه المعايينة، إلا أنه لم تسجل أي إرادة سياسية لحل قضية الاختفاءات القسرية بطريقة مرضية إلى يومنا هذا. لم تظهر مطلقا السلطات الجزائرية أي إشارة تعاطف نحو عائلات المفقودين. الرئيس بوتفليقة نفسه، صرح لدى توليه الحكم في 1999، " المفقودون ليسوا في جيبي".

لم يجر أي تحقيق جدي وفعال، كما أن الشكاوي المودعة من طرف العائلات لدى المحاكم الجزائرية ضد أصحاب هذه الاختفاءات لم تقض، رغم الأدلة، الشهادات، أسماء أعوان الدولة الذين أخفوا ذوي العائلات.

القوانين والآليات المؤسساتية، وبدعوى التكفل بالملف، لاسيما الميثاق من أجل السلم والمصالحة ونصوصه التطبيقية، لم تكن سوى محاولات تضمن الإفلات من العقاب لأصحاب هذه الإنتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان، وحلّ القضية من خلال إجراء تعويض يكرس إنكار الحق في الحقيقة و العدالة.

لم يجلب الميثاق ونصوصه التطبيقية أي ردّ على أسئلة العائلات، مكتفيا بشراء صمتهم. تمنع المادة 45 من هذه النصوص فتح أي تحقيق حول مصير الأشخاص المفقودين، وتعتبر أي شكوى أو بلاغ غير مقبول، لتحرم بذلك العائلات من الحق في طعن فعلي. علاوة على ذلك، أي تعويض مشروط بمعايينة فقدان متبوعة بحكم وفاة، إجراء صعب الاحتمال على العائلات. لا يحل الميثاق ونصوصه شيئا إذن بالنسبة إلى العائلات، إذ ما هو إلا وسيلة للدولة لحفظ القضية، دون منح إجابات و الاعتراف بمسؤوليتها.

في ظل هذه الظروف، فإن تأكيد السيد سلال، والذي حسب "استفادات العائلات من مرافقة قانونية من أجل تقديم قضاياها أمام العدالة" ، يتعارض كليا مع حقيقة معالجة ملف المفقودين من طرف السلطات الجزائرية.

تصر جمعية أس أو أس مفقودون على التنديد بتأكيدات الوزير الأول الكاذبة، وتذكّر بأن نضال العائلات لن يتوقف، مادام أن العائلات لم تحصل على الحقيقة والعدالة.

تدعو جمعية أس أو أس مفقودون جميع الجزائريات والجزائريين إلى الانضمام إلى عائلات المفقودين، من أجل تجمع يوم الأحد 29 جانفي 2017 أمام دار الصحافة ابتداء من الساعة 10 صباحا.

عن جمعية أس أو أس مفقودون

فطيمة يوس

رئيسة